مجلة زراعة الرافدين ISSN: 2224-9796 (Online) ISSN: 1815 – 316 X (print) المجلد (٤٠) العدد (١) ٢٠١٢

واقع انتاج المحاصيل النقدية في البلدان النامية (دراسة تحليلية في الحوافز والقيود)

قيس ناظم غزال منى عبد القادر احمد
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

الخلاصة

تحتل المحاصيل النقدية مكانة مهمة في اقتصادات البلدان النامية كونها تدخل في تجارتها الخارجية، وفي العديد من صناعاتها المحلية فضلاً عن أهميتها الغذائية ودورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن إنتاج المحاصيل النقدية في البلدان النامية قد حظي باهتمام كبير إلا انه ما يزال متخلفاً لان الاتجاهات الحقيقية لتطويره لم تكن قائمة على أسس علمية صحيحة وأحد أسباب ذلك هو تعدد وتنوع القيود التي تواجه منتجي هذه المحاصيل وقلة الحوافز الكمية والنوعية الممنوحة لهم، ومن هذا الشأن اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها وجود عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تتباين في اتجاهات وقيم تأثيراتها في إنتاج محاصيل الحبوب النقدية في بعض البلدان النامية حسب طبيعة تلك الاقتصادات وسياساتها المتبعة والتي منها ما يشكل حافزاً لزيادة الإنتاج الزراعي من تلك المحاصيل ومنها ما يعد قيداً على تطور إنتاجها ومن اجل إثبات فرضية البحث اختيرت عينة من البلدان النامية شملت كل من تونس، المغرب، مصر، سوريا، تركيا، باكستان، اندونيسيا، تايلند معتمدين على أربعة أنواع من المحاصيل النقدية هي القمح، الشعير، الرز، الذرة وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدرس.

المقدمة

تشهد البلدان النامية عجزاً كبيراً في انتاج المحاصيل النقدية مقارنة باحتياجاتها المحلية منها اذ انعكس ذلك في انخفاض نسبة اكتفائها الذاتي ولاسيما من المحاصيل التي تدخل في الصناعات الزراعية ، وقد تمثلت آثار هذه الحالة في انخفاض الاهمية النسبية للمحاصيل النقدية في التركيب المحصولي للمنتجات الزراعية النباتية وقد تزايد العجز منها مقارنة بمتطلبات الطاقات التصديرية المتاحة للمحاصيل المذكورة مما ترتب على ذلك تزايد الاستيرادات منها سواء كانت منتجات نقدية نهائية ام وسيطة ويعود السبب في ذلك الى وجود عدد من المعوقات منها مايتعلق بالموارد المائية ونوعية الترب والعوامل الاقتصادية المرتبطة بتفتت حجم الحيازات الزراعية في ظل انتشار الملكية الخاصة وتخلف اساليب الانتاج الزراعي بالاضافة الى المشكلات الاجتماعية ولاسيما قصور معطيات التنمية البشرية في ظل غياب متطلبات التنمية الريفية المتكاملة. من جانب آخر يواجه منتجي المحاصيل النقدية قلة في الحوافز الكمية والنوعية الممنوحة لهم منها قلة الاهتمام بعملية استصلاح الاراضي وعدم تخصيص مبالغ معينة لدعم اسعار مدخلات الانتاج فضلاً عن وجود عدد من المعوقات امام تصدير المنتجات المذكورة منها عدم منح حوافز لمصدري هذا النوع من المحاصيل. تتلخص مشكلة البحث في ان البلدان النامية تعاني من مشكلة النقص في انتاجها الزراعي من المحاصيل النقدية مقارنة باحتياجاتها المحلية منها والتي هي اخذة بالتزايد عبر الزمن وسبب هذه المشكلة يكمن في تزايد اعداد السكان بمعدلات لاتواكب الزيادة في انتاج المحاصيل النقدية فضلا عن قلة اعداد وانواع الحوافز الممنوحة لمنتجي المحاصيل المذكورة من جانب اخر يواجه هؤلاء المنتجين عددا كبيرا من القيود التي تسهم بتاثيرات غير ايجابية في انتاجهم من المحاصيل المذكورة ومما لاشك فيه ان انتاج المحاصيل النقدية يرتبط بعلاقة سببية مع معدل نمو الناتج الزراعي وان تزايد المعدل الاخير يؤدي الى تحفيز الانتاج الزراعي النقدي من خلال زيادة قيم الاستثمارات فيه واعادة توزيع الدخل الذي يسهم في تزايد العرض المحلي منها . تتضح اهمية دراسة واقع انتاج المحاصيل النقدية في عدد من البلدان النامية من انها ذات اهمية كبيرة في استقرار الانسان وتقدمه فضلا عن كونها احد المصادر المهمة في حصول البلدان النامية على الموارد النقدية اللازمة لسد احتياجاتها المتزايدة من السلع الراسمالية اللازمة لتحقيق تنميتها الزراعية ومن هذا الشأن تتضح اهمية دراسة العوامل الاقتصادية التي عدت بمثابة حوافز تسهم في زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل النقدية ودراسة العوامل التي عدت بمثابة قيود تعيق انتاجها

مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني
تاريخ تسلم البحث ١١ / ١ / ٢٠١١ وقبوله ٢٨ / ٣ / ٢٠١١

من المحاصيل المذكورة ، ومما لاشك فيه فان هذه العوامل تنعكس وبشكل مباشر في اداء القطاع الزراعي وفي مجالات عديدة منها معدل نمو الناتج الزراعي وصادراته من المحاصيل النقدية.

يواجه منتجي المحاصيل النقدية في البلدان النامية عددا من القيود التي تحد من انتاجهم من المحاصيل المذكورة من جانب اخر لايحصل هؤلاء المنتجين على القدر الكافي من الحوافز الكمية والنوعية اللازمة لزيادة انتاجهم منها. لذا فقد ارتأينا عرض اهم الدراسات التي تناولت الموضوع المذكور وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاستناد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث. ففي عام (٢٠٠٧) نشر كل من النعيمي وغزال دراسة عن اوضاع المحاصيل النقدية وافاق تطورها في العراق اوضحا فيها بان المحاصيل النقدية مثل القطن، الكتان، السمسم، البنجر السكري، الذرة الصفراء، التبغ محاصيل تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي باعتبارها مواد اولية في العديد من الصناعات الغذائية والتحويلية، الا ان زراعة المحاصيل المذكورة وانتاجها في العراق شهد تناقصا كبيرا ولاسيما في العقود الاخيرة وأحد اسباب ذلك هو التغير في الاسعار النسبية للمحاصيل البديلة والمتنافسة على الارض مما دفع بالمنتجين الى زراعة محاصيل اخرى اكثر ربحية واقل كلفة وفي هذه الدراسة اعتمد الباحثان محصول القطن كنموذج للمحاصيل النقدية وفيها اوضح الباحثان عدداً من العوامل التي تحد من التوسع في انتاج هذا المحصول منها تناقص المساحات المزروعة بالقطن وتدني انتاجية وحدة المساحة لاسباب عديدة منها عدم توفر الاصناف المحسنة والملائمة للبيئة العراقية وعدم تطبيق عمليات زراعية حديثة في تكثير القطن وزيادة معدلات انتاجيته والتركيز على زراعة صنف واحد او عدد محدود من الاصناف التي تتعرض وبشكل مستمر الى تغيرات ومخاطر البيئة خلال مراحل نموه، وفي عام (٢٠٠٨) نشر علي وعباس بحثا عن محصول زهرة الشمس اوضحا فيه ان هذا المحصول يعد من اهم المحاصيل النقدية في العالم ويستعمل في الصناعات الغذائية وبنطاق واسع اما فضلاته فتستعمل علفا للحيوانات وعلى الرغم من اهمية هذا المحصول الا ان انتاجيته في العراق دون المستوى العالمي لاسباب عديدة واقترح الباحثان عدد من الوسائل والحوافز اللازمة لزيادة الكميات المنتجة منه هي تحسين الانتاج من خلال عمليات خدمة المحصول مثل عمليات الري ولاسيما خلال فترة الازهار والحراثة العميقة واستخدام الكميات المناسبة من الاسمدة والعناصر الغذائية القابلة للذوبان والامتصاص ونوعية جيدة من التربة، وفي عام (٢٠٠٨) نشر فرحان وآخرون بحثا عن استجابة اصناف القمح للاسمدة أوضحوا فيه بان محصول القمح احد انواع المحاصيل النقدية الستراتيجية على المستوى العالمي ويعاني العراق من عجز كبير في الكميات المنتجة منه مما يضطر الى الاستيراد الاجنبي لسد حاجة الاستهلاك المحلي واوضح الباحثون ان انتاج هذا المحصول في العراق يواجه عدداً من المعوقات اهمها شحة المياه لاسيما في منطقة الصحراء الغربية اذ توجد فيها مساحات واسعة صالحة لزراعة القمح لكنها غير مستغلة الا على نطاق محدود لارتفاع نسبة الملوحة في التربة الاروائية الى ان اصبحت ٧٠٪ من الاراضي متأثرة بالملوحة، واوضح الباحثون وجود عدد من العوامل التي تسهم في تحفيز انتاج هذا المحصول المهم في العراق منها معالجة مشكلة الملوحة في اراضي الصحراء الغربية واستخدام مياه الابار الجوفية في الارواء والتوسع في استخدام تكنولوجيا حديثة في مجال الري بالرش المحوري لما لذلك من دور مهم في زيادة انتاج محصول القمح ، وفي عام (٢٠٠٨) ايضاً نشر علي واخرون بحثا بعنوان تاثير الاجهاد المائي في بعض صفات القمح اوضحوا فيه ان محصول القمح احد انواع المحاصيل النقدية الاكثر زراعة واهمية وانتاجاً في العالم وتواجه زراعة وانتاج هذا المحصول عدد من المعوقات منها قلة المياه اللازمة لسقي الاراضي المزروعة به ولاسيما في حوض البحر المتوسط وارتفاع تراكيز الملوثات الجوية وبخاصة غاز ثاني اوكسيد الكاربون وظاهرة الاحتباس الحراري التي ادت الى ظهور بيئات اكثر جفافاً ويرافق ارتفاع درجات الحرارة تزايد معدلات الاجهاد المائي نتيجة لاحتباس الامطار خلال مرحلة مابعد الازهار وامتلاء الحبوب وذلك يتسبب في مشاكل وفي ٤٠% من المناطق المزروعة بالقمح بالعالم وقد ركز الباحثون على اهمية العوامل التي تسهم في تحفيز انتاج هذا المحصول وهي انتخاب الفئة الوراثية من التقاوي ذات المقدرة العالية على تحمل الاجهادات البيئية ولاسيما الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والملوحة، وفي عام (٢٠٠٩) كتب Kamla-Raj بحثا عن سياسات التجارة واسعار المحاصيل النقدية في نايجيريا اوضح فيه بان قطاع انتاج وتصدير المحاصيل النقدية من القطاعات الاقتصادية المهمة والتي تصدر ما نسبته ٥٨٪-٧١٪ من اجمالي انتاجها من المحاصيل النقدية وذلك يعد عاملاً حاسماً في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج التجارية للدولة وفي تحسين اداء القطاع الزراعي وضمان وجود

اقتصاد مستقر وقوي واوضح الباحث بان زراعة المحاصيل النقدية قد واجهت عدداً من المعوقات منها عدم استقرار الاوضاع السياسية داخل البلد وتنوع السياسات التجارية المعتمدة وعدم تنفيذها بشكل صحيح وقد احدثت الفوضى داخل نايجيريا الى اثار غير مرغوب بها في انتاج المحاصيل النقدية فضلا عن ارتفاع التعريفات الكمركية وضرائب التصدير وتعدد نظم استيراد المدخلات الزراعية وارتفاع تكاليفها وذلك اثقل كاهل المنتجين المحليين وقد اوضح الباحث ايضا ضرورة توفير عدد من الحوافز اللازمة لتشجيع المزارعين على انتاج وتصدير المحاصيل النقدية منها تدخل الدولة في خفض تكاليف الانتاج ومنح اعانات وحوافز للمنتجين والمصدرين وفرض رقابة على الصادرات وخفض الرسوم الكمركية وما لذلك من دور كبير في تحسين مركز الميزان التجاري الزراعي فضلا عن السعي لتحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقرار في اسعار الصرف للعملة المحلية من اجل زيادة القيمة المضافة التي يحققها قطاع انتاج المحاصيل النقدية، وقد ركز الباحث في هذه الدراسة على ثلاثة انواع من المحاصيل النقدية وهي الكاكاو وفول الصويا ونخيل التمر التي يشكل انتاجها وصادراتها ما نسبته ٦٠٪-٨٠٪ من اجمالي الكميات المنتجة من المحاصيل النقدية في نايجيريا خلال مدة الدراسة.

يهدف البحث الى دراسة اثر الحوافز والقيود في انتاج اربعة محاصيل نقدية هي القمح والشعير والرز والذرة وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧ .

مواد البحث وطرائقه

اولا : منهج البحث . اعتمد البحث في منهجه على اسلوب البحث العلمي في توصيف وتحليل سياسات الحوافز واشكاليات القيود التي تواجه انتاج المحاصيل النقدية في عدد من البلدان النامية خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧ لذا فقد تم الاعتماد على المناهج والاساليب الاتية :

أ-المنهج الوصفي . وفيه تمت الاستعانة بالبحوث والمقالات التي تطرقت لموضوع بحثنا وعرضها باسلوب علمي وتحليلي .

ب-المنهج التطبيقي. وفيه تم تجميع البيانات والمعلومات عن سياسات الحوافز والقيود واهم متغيراتها ومن ثم تحليلها احصائيا وتفسيرها في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية ومن ثم عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

ثانيا : اختيار البلدان النامية موضوعة البحث. تم اختيار عدد من البلدان النامية وهي تونس والمغرب ومصر وسوريا وتركيا والباكستان واندونيسيا وتايلند.

مما تقدم ولغرض اثبات فرضية البحث التي نصت على وجود عدد من العوامل الاقتصادية التي تتباين في اتجاهات وقيم تاثيراتها في انتاج المحاصيل النقدية وفي عدد من البلدان النامية حسب طبيعة تلك البلدان وسياساتها المتبعة والتي منها ما يشكل حافزاً لزيادة انتاجها ومنها ما يعد قيداً على انتاجها من المحاصيل المذكورة. تم استخدام نموذج قياسي بعدة صيغ هي (الخطية، اللوغاريتمية المزدوجة، وشبه اللوغاريتمية ، والمعكوسة) والقادرة على تاكيد صحة الفرضية وبصورة تعكس الهيكل الكمي للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث أي تصوير العلاقة الرابطة بين انتاج المحاصيل النقدية ومتغيرات الحوافز والقيود والمستنبطة من منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي بحثت في نفس الموضوع، ومن اجل معالجة النموذج الاقتصادي قياسيا تم تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الكلية بصيغة رياضية وفي موضوع بحثنا فان العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران الى ان المتغيرات التالية هي اكثر المتغيرات تاثيرا في النموذج القياسي المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدرس وكالاتي :

١-المتغيرات المعتمدة . لقد تم الاعتماد على الكميات المنتجة من المحاصيل النقدية (طن) في دول عينة الدراسة بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية .

٢- المتغيرات المستقلة . لقد تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية التي مثلت متغيرات الحوافز والقيود وكالاتي :

X_1- الانكشاف الاقتصادي الزراعي (%) : يعكس هذا المتغير حالة الانتاج والمتاجرة بالمنتجات الزراعية ويبين مدى اعتماد الدولة على الاسواق الخارجية في توفير احتياجاتها الغذائية ومقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية النجفي (١٩٩٧)، وقد حسب هذا المتغير بالطريقة الآتية [(قيمة الصادرات الزراعية+ قيمة الاستيرادات الزراعية)\ قيمة الناتج الزراعي] × ١٠٠.

X_2 – العجز في الميزانية العامة للدولة (دولار) : يعكس هذا المتغير الفجوة بين الايرادات والنفقات التي ينبغي تغطيتها بالاقراض الحكومي ويعكس هذا المتغير ايضاً اداء النشاط الاقتصادي للدولة الفارس (١٩٩٧) ، فكلما انخفض العجز المالي في الميزانية العامة كانت الدولة اقدر على دعم منتجي المحاصيل النقدية وبذلك تزداد الكميات المنتجة منها وبالعكس اذا ازداد العجز المالي فذلك يعكس أثره في تدني اداء الدولة في دعم منتجي المحاصيل النقدية فيها.

X_3 – القروض الخارجية (دولار) : تشكل القروض الخارجية التي تحصل عليها البلدان النامية الجزء الاكبر من اجمالي التدفقات النقدية الاجنبية اليها لان تمويل أي تجربة تنموية في البلدان المذكورة يتطلب الاستعانة بالقروض الخارجية التي غالبا ما توظف في مجال الصناعات الاستخراجية والمزارع المنتجة للمحاصيل النقدية، لذا تطلب الامر الاستعانة بهذا النوع من القروض لتحقيق معدل النمو المرغوب في انتاج المحاصيل المذكورة Nixson و Colman (١٩٨٦).

X_4 – التغير في سعر الصرف الاجنبي (%) : يعرف سعر الصرف الاجنبي على انه عدد الوحدات المدفوعة من النقد الوطني مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الاجنبي خلال فترة زمنية معينة. ان الأثر الرئيس لتخفيض قيمة العملة هو خفض اسعار السلع والمحاصيل الزراعية والتصديرية في البلد المخفض لقيمة عملته الخارجية بالعملة الاجنبية نسبة الى اسعار البلدان الاخرى ولنفس السلع والمحاصيل وذلك يجعل اسعار المحاصيل النقدية وسلع التصدير المنتجة والمصدرة من البلد المعني اكثر مقدرة على التنافس في كل من السوقين المحلية والاجنبية لذا فان خفض قيمة العملة يؤدي الى خفض اسعار المحاصيل النقدية محلياً مقومة بالعملات الاجنبية بنفس نسبة التخفيض وذلك يؤدي الى زيادة الطلب الخارجي عليها وبذلك تزداد الكميات المنتجة والمصدرة منها Kreinin (١٩٧١).

X_5 – سياسة الدعم الحكومي (متغير وهمي) : تعرف سياسات الدعم الحكومي على انها كافة الوسائل والاجراءات التي من شأنها التاثير في آلية السوق وتوجيه الموارد بشكل يؤدي الى تحقيق اهداف معينة الواسطي (٢٠٠٣) ، فضلاً عن كونها اداة يمكن اعتمادها في توجيه المنتجين نحو تحفيز انتاج انواع معينة من المحاصيل اذا ما بنيت على اسس علمية واقتصادية مرتبطة بظروف الانتاج واهداف تنميته، لذا فان سياسة دعم الاسعار الزراعية النقدية واحدة من الوسائل المالية والسعرية التي ينبغي استخدامها الى جانب عدد من الادوات الاقتصادية في معالجة المشاكل والصعوبات التي يواجهها منتجوا المحاصيل النقدية بقصد النهوض بواقع انتاج هذا النوع من المحاصيل الى مستوى الامن الغذائي والتصدير في البلدان النامية Kaur (١٩٧٥) ، وقد حسب هذا المتغير بالطريقة الآتية : قسمة السعر المحلي للمحصول النقدي على السعر العالمي لنفس المحصول فإذا كان حاصل القسمة اقل من الواحد دل ذلك على ان الدولة تمنح دعماً حكومياً لمنتجي المحصول المعني لذا نعطي رقم (١) في السنة التي تم فيها الدعم وإذا كان حاصل القسمة أكبر من الواحد دل ذلك على ان الدولة لا تمنح دعماً حكومياً لمنتجي المحصول المعني لذا نضع رقم (صفر) في السنة التي لم تمنح الدولة فيها دعم.

X_6 – سياسة الاصلاح الاقتصادي (متغير وهمي) : يقصد بسياسات الاصلاح الاقتصادي مجموعة السياسات المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية التي تتمثل بسياسات الاستقرار والتثبيت الاقتصادي. لقد اعتمدت العديد من البلدان النامية سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي عقب دخولها في ازمات اقتصادية كبيرة تمثلت في تفاقم حالات الخلل في نظمها الاقتصادية والذي نتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم وتدهور بنيتها الاقتصادية من جانب آخر شهدت الاسواق العالمية انفتاحاً كبيراً عقب تطبيق برامج وسياسات العولمة الاقتصادية الامر الذي تطلب من البلدان النامية التي تعتمد وبدرجة رئيسة على قطاعاتها الزراعية اعتماد السياسات والبرامج المذكورة بهدف تعديل هياكلها الاقتصادية ورفع معدلات نموها ولاسيما في البلدان الزراعية التي شهد انتاجها من المحاصيل النقدية انخفاضا كبيراً الى الحد الذي جعل انتاجها المحلي لايسد حاجة استهلاكها من المحاصيل المذكورة النجفي (٢٠٠٢)، وقد حسب هذا المتغير بالطريقة الاتية : اعطاء قيمة واحد صحيح في السنوات التي اعتمدت فيها دول العينة برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي وصفر في السنوات التي لم تعتمد فيها دول العينة البرامج المذكورة وخلال مدة الدراسة.

لذا فان الشكل الرياضي للنموذج المقدر هو $Y= f(X_1,X_2,X_3,X_4,X_5,X_6)$

ويمكن صياغة العلاقة الموضحة انفا بصيغة نموذج قياسي ياخذ الشكل الاتي :

$$Yi = \beta_o + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ثمانية وعشرون عاماً ١٩٨٠- ٢٠٠٧ وفيها اعتمد تحليل الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS كونها تعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالبا ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية .

النتائج والمناقشة

تم توضيح نتائج التحليل الكمي لاثر الحوافز والقيود في انتاج المحاصيل النقدية في دول عينة الدراسة وخلال مدة البحث وكالآتي :

اولاً : القمح : تشير نتائج الجدول (١) الى معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X_1 في التأثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول القمح في كل من تونس والباكستان وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في تونس ٠.٧٧ وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة معدل الانكشاف الزراعي في تونس وبنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من القمح فيها وبنسبة ٠.٧٧٪ وحدة وبلغت مرونة نفس المتغير في الباكستان ٠.١٨٩ وحدة والتي تعني ان الزيادة الحاصلة في معدل الانكشاف الزراعي فيها وبنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من القمح وبنسبة ٠.١٨٩٪ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة Sachs و Warner (١٩٩٥) التي بينت نتائجهم بان سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز والقيود الكمركية تسهم في توريد الاستثمارات الحديثة والمعدات الراسمالية والمدخلات ذوات التقنية عالية الغلة والتي اسهمت بتاثيرات ايجابية في انتاج محصول القمح وفي كلا الدولتين وكما ورد ذلك في دراسة النعمة (٢٠٠٩) لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج محصول القمح فيهما وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في انتاج المحصول المعني في كل من المغرب ومصر وقد بلغت مرونته في الاولى ٠.٤٦ وحدة التي تعني ان زيادة معدل الانفتاح الاقتصادي وبنسبة ١٪ تؤدي الى خفض انتاج محصول القمح فيها وبنسبة ٠.٤٦٪ وحدة وبلغت مرونة نفس المتغير في الثانية ٠.٨٩ وحدة وهذه تعني ان زيادة معدل الانكشاف الزراعي فيها وبنسبة ١٪ تؤدي الى خفض انتاج محصول القمح وبنسبة ٠.٤٦٪ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الانفتاح الاقتصادي ادت الى دخول المنتجات الزراعية المنافسة لنظيرتها المحلية مما عكس اثره في انخفاض الكميات المنتجة من محصول القمح فيها لذا عد هذا المتغير احد القيود التي تواجه انتاج محصول القمح في الدولتين ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، واوضحت نتائج الجدول (١) معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_2 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول القمح في الباكستان وقد بلغت مرونته ٠.١١ وحدة والتي تعني ان زيادة مقدار العجز في الميزانية الباكستانية وبنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من محصول القمح فيها وبنسبة ٠.١١٪ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان العجز في ميزانية الباكستان يمول بالعجز (التمويل بالتضخم) بسبب عدم كفاية الموارد المحلية فيها من النقد الاجنبي، لذا فان اضافة جرعات اضافية من الاصدار النقدي الجديد الى ميزانية الدولة عكس اثره في زيادة قيم الدعم الممنوح لمنتجي اهم محصول ستراتيجي في الباكستان وبذلك اسهم هذا المتغير في زيادة الكميات المنتجة من القمح في الدولة المعنية كما اظهرت نتائج نفس الجدول المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في التاثير في الكميات المنتجة من المحصول المذكور وفي كل من المغرب ومصر وقد بلغت مرونته في المغرب ٠.٠٤ وحدة وهذه القيمة تعني ان انخفاض العجز الحاصل في ميزانية المغرب وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة انتاج القمح فيها وبنسبة ٠.٠٤٪ وحدة وفي مصر ٠.٤٢٨ وحدة والتي تعني ان انخفاض العجز في ميزانية مصر وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من المحصول المذكور وبنسبة ٠.٤٢٨٪ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع ادبيات النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة يصاحب عادة انخفاض معدلات التضخم وذلك يعكس اثره في تزايد صادرات البلد المعني من المحصول المذكور لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز الكميات المنتجة من القمح في كلا الدولتين ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، وبينت نتائج الجدول (١) معنوية متغير القروض الخارجية X_3 في التاثير المعنوي في الكميات المنتجة من محصول القمح في تونس وقد بلغت مرونته ١.٢٣ وحدة والتي تعني ان زيادة قيم القروض الخارجية وبنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من محصول القمح فيها وبنسبة ١.٢٣٪ وحدة وهذه النتيجة

الجدول (١) : نتائج التحليل الكمي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول القمح في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

الدول	Xi	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
تونس n=٢٨ dl=١.٠١ du=١.٨٥ d.f=٢٢ $\bar{R}^2$ =٠.٤٨ F=٥.١٨ DW.=٢.٧٦٢	Bi	١.٥٧٢	٠.٠٢٢	١.٤٠٦	١.٥٩٦-	٠.١٧٠-	٠.٠٢٢	خطية
	t*	٢.٣٤	٠.٥٣	٤.١٨	٢.٦٤-	٠.٨٩-	٠.١٢	
المغرب $\bar{R}^2$ =٠.٤١ F=٤.١٩ DW.=٢.٠٣٤	Bi	١.٤٥٢-	٠.١٣٠-	٠.٠٨١-	٠.٠٤٩-	٠.٠٤٧	٠.١٣٨-	شبه لوغارتمية
	t*	٣.٣٨-	٢.٠٨-	٠.٤٤-	١.٧١-	٠.٦٠	١.٨٦-	
مصر $\bar{R}^2$ =٠.٩٠ F=٤٣.٤٥ DW.=١.٢٦١	Bi	٠.٤١٧-	٠.٠٠٢-	٠.١١٢-	٠.٠٨٠	٠.٠٦٨-	٠.٠١٢	شبه لوغارتمية
	t*	٢.٥١-	٣.٣٥-	٢.٠٣-	٦.٠٤	١.٨٥-	٠.٤١	
سوريا $\bar{R}^2$ =٠.٦٠ F=٧.٨٤ DW.=١.٧٤٢	Bi	١.٧١٠	٠.٠٠٢-	٠.٥٥٩-	٠.٠٥٤	٠.٢١٨	٠.٨٢٥-	خطية
	t*	١.١٢	٠.٠٣-	٠.٩٣-	٤.١٠	٠.٦١	٢.٢١-	
تركيا $\bar{R}^2$ =٠.٥٤ F=٦.٣٦ DW.=١.٩٣٥	Bi	٠.٩٧٢-	٠.٠٠١	٠.٠٣٣-	٠.٩٤١	١.١٦٥-	٠.٠٥٤-	خطية
	t*	٠.١٩-	٠.٣٩	٢.٩٢-	٢.١٢	٢.٣٥-	٠.١١-	
باكستان $\bar{R}^2$ =٠.٩٥ F=٨٦.٧٤ DW.=٢.٠٤٣	Bi	١٤.٤٣٣	٢.٦٣١	٠.١٣٣-	٠.١٦٦	٠.١٧٨-	١.٠٤٦	خطية
	t*	٢.٠٥	٢.٥٤	١.٢١-	٧.٧٠	٠.٣١-	٢.٣٦	

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي لأثر الحوافز والقيود في أنتاج محصول القمح في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

(*) تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية

$$ep = \beta i \frac{\bar{x}}{\bar{y}}$$

تتفق مع نتائج دراسات كل من G.papanck و H.Chenery و J.Healey (١٩٧٢) التي اشارت الى المرونات للدوال الخطية والمرونات للدوال اللوغارتمية بالطريقة الآتية

(**) تحسب المرونات للدوال اللوغارتمية بالطريقة الآتية

$$ep = \beta i \frac{\bar{x}}{\bar{y}}$$

معدلات نمو الناتج الزراعي في البلدان النامية بسبب قلة

مدخراتها المحلية ورصيدها من العملات الاجنبية اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمار في انتاج المحاصيل الستراتيجية وكما ورد ذلك في دراسة الجومرد و ال علي (١٩٩٢) لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج القمح في تونس، وظهرت المعنوية غير الايجابية ولنفس المتغير في التاثير في الكميات المنتجة من محصول القمح وفي كل من مصر، وتركيا وقد بلغت مرونته في مصر ٠.٠٢٣ وحدة والتي تعني بان زيادة قيم القروض الخارجية وبنسبة ١٪ تؤدي الى خفض الكميات المنتجة من القمح فيها وبنسبة ٠.٠٢٣٪ وحدة اما مرونته في تركيا فقد بلغت ٠.٠٢٦ وحدة والتي تعني ان زيادة قيم القروض الخارجية وبنسبة ١٪ تؤدي الى خفض الكميات المنتجة من المحصول المذكور وبنسبة ٠.٠٢٦٪ وحدة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة C.Dacy (١٩٧٥) التي اوضح فيها التاثير غير الايجابي للإقراض الخارجي في معدل نمو الناتج الزراعي في عدد من البلدان النامية وذلك بسبب عدم مقدرة الاقتصادات المذكورة من رفع معدل ادخاراتها المحلية وخفض انفاقها الحكومي فضلا عن التعقيدات الكبيرة التي تكتنف القروض الخارجية وكما ورد ذلك في دراسة الجومرد و ال علي (١٩٩٢) ، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، كذلك ظهرت المعنوية الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي X_4 في زيادة الكميات المنتجة من القمح في مصر وسوريا وتركيا والباكستان وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ٠.٠١٧ وحدة والتي تعني ان رفع سعر صرف العملة المصرية تجاه العملات الاجنبية وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من القمح وبنسبة ٠.٠١٧٪ وحدة وفي الثانية ٠.٥٣ وحدة والتي تعني بان رفع سعر صرف العملة السورية وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من القمح فيها وبنسبة ٠.٥٣٪ وحدة وفي الثالثة ٠.٠٢ وحدة والتي تعني بان رفع سعر صرف العملة التركية وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة انتاج القمح فيها وبنسبة ٠.٠٢٪ وحدة وفي الاخيرة ٠.٣٥ وحدة والتي تعني بان رفع سعر صرف العملة الباكستانية وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة انتاجها من القمح وبنسبة ٠.٣٥٪ وحدة وتفسير ذلك هو ان تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاخرى يجعل صادرات الدول المذكورة من محصول القمح ارخص سعرا في السوقين المحلية والاجنبية وبذلك تزداد الكميات المنتجة والمصدرة من المحصول المعني لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج القمح في الدول المذكورة انفاً، فيما ظهرت المعنوية غير الايجابية ولنفس المتغير في كل من تونس، والمغرب والذي بلغت مرونته في الاولى ٢.١٧ وحدة والتي تعني ان خفض سعر صرف عملة تونس وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من المحصول المذكور وبنسبة ٢.١٧٪ وحدة وفي الثانية ٢.٧٨ وحدة والتي تعني بان خفض سعر الصرف فيها وبنسبة ١٪ يؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من محصول القمح فيها وبنسبة ٢.٧٨٪ وحدة وذلك يجد تفسيره في ان رفع قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية يجعل اسعار القمح المنتج في كلا الدولتين اعلى من اسعار نظيره في السوق العالمية وبذلك تقل الكميات المنتجة والمصدرة منه لذا عد هذا المتغير احد القيود المفروضة على انتاج محصول القمح في الدولتين المذكورتين. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، واظهرت نتائج نفس الجدول المعنوية غير الايجابية لمتغير الدعم الحكومي X_5 في التاثير في الكميات المنتجة من القمح في كل من مصر وتركيا ، وذلك يجد تفسيره في ان الدعم الحكومي الممنوح لمنتجي محصول القمح قد اسهم في تشويه اسعار المحصول وتكاليف مدخلاته فضلا عن قيام عدد من المنتجين في استغلال مبالغ الدعم الممنوحة لهم في مجالات غير منتجة للمحصول المعني وبذلك عدا هذا المتغير احد القيود على انتاج محصول القمح في كلا الدولتين. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، كذلك اظهرت نتائج الجدول (١) المعنوية الايجابية لمتغير سياسة الاصلاح الاقتصادي X_6 في انتاج محصول القمح في الباكستان والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع نتائج دراسة Killick وManuel (١٩٩٥) التي طبقها على ١٦ بلد نامي وتبين منها الاثر الايجابي لبرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي في رفع معدل نمو الناتج الزراعي فيها، وكما ورد ذلك في دراسة النجفي (٢٠٠٨)، وظهرت المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور وفي كل من المغرب وسوريا وتفسير ذلك هو ان سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي فيها لم تكن ذوات اثار فاعلة تجاه رفع معدلات نمو انتاج محصول القمح فيها، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، ولم يدخل في هذا التحليل كل من اندونيسيا وتايلند لان كلا الدولتين لم تتمتعان بميزة نسبية في انتاج محصول القمح خلال مدة البحث.

ثانيا : الشعير : تشير نتائج الجدول (٢) الى معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X_1 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الشعير في تونس وقد بلغت مرونته ١.٣١٧ وحدة

والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تعكس علاقته الطردية مع المتغير المعتمد وذلك يجد تفسيره في ان تزايد صادرات تونس من محصول الشعير يضمن مقدرتها في الحصول على عوائد من النقد الاجنبي والتي غالبا ما تستغل في استيراد المعدات الراسمالية اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمار في انتاجه غزال (٢٠٠٣)، وبينت نتائج نفس الجدول المعنوية غير الايجابية لمتغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الشعير في كل من المغرب والباكستان وقد بلغت مرونته في المغرب ١.٧٩ وحدة وفي الباكستان ١.٠٥ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور تجد تفسيرها في ان الانكشاف الاقتصادي الزراعي في الدولتين المذكورتين قد ادى الى زيادة اعتمادها على الخارج في توفير متطلبات نموهما الزراعي وذلك عكس الاثار الاقتصادية غير المرغوب بها في الاسواق العالمية من تضخم وكساد وعدم استقرارية عوائد صادراتهما الزراعية، الامر الذي يبرر العلاقة غير الايجابية بين المتغير المذكور والكميات المنتجة من محصول الشعير اغا (٢٠٠٤)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في باقي دول عينة الدراسة، واظهرت نتائج نفس الجدول معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_2 في كل من مصر والباكستان وقد بلغت مرونته في مصر ١.٦٠٥ وحدة وفي الباكستان ١.٢٨٣ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تجد تفسيرها في ان العجز في الموازنة العامة لكلا الدولتين يمول بواسطة الاقتراض او شراء السندات مما يؤدي الى تحفيز اسعار المحصول المعني التي من شانها ان تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة منه. وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج محصول الشعير. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور انفا في بقية دول عينة الدراسة. واوضحت نتائج نفس الجدول معنوية متغير القروض الخارجية X_3 في التاثير المعنوي في الكميات المنتجة من محصول الشعير في كل من تونس ومصر وسوريا وقد بلغت مرونة المتغير المذكور ٠.٩٩٩و ٠.٢٤١و ٠.٥٤٣ وحدة على التوالي. والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان الدول المذكورة انفا تمكنت من الاستفادة من القروض الخارجية من خلال توظيفها في مشاريع انتاج محصول الشعير فضلا عن مساهمتها في استيراد المدخلات الزراعية التي لم تتمكن حصيلة صادرات المحصول المعني من تغطيتها ال علي (١٩٩١) الامر الذي عكس اثره في تزايد الكميات المنتجة من المحصول قيد الدرس وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج الشعير في الدول المذكورة انفا. فيما ظهر التاثير المعنوي غير الايجابي لمتغير القروض الخارجية في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الشعير في كل من المغرب وتركيا وباكستان التي بلغت مرونته ٠.٤٤٥ و٠.٠٤٧و ٠.١١٩ وحدة على التوالي في الدول المذكورة انفا والاشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور اتفقت مع نتائج الدراسات التي قام بها كل من Bauer و Griffin (١٩٧٠) اللذان اشارا في دراستهما الى ان القروض الخارجية تسهم بنتائج غير ايجابية في الانتاج الزراعي نتيجة لعدم استغلالها بشكل صحيح، وكما ورد ذلك في دراسة ال علي (١٩٩١) وبذلك عد هذا المتغير احد العوامل التي لاتحفز انتاج الشعير في الدول المشار اليها انفا ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، واظهرت نتائج الجدول (٢) معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_4 في التاثير المعنوي في زيادة الكميات المنتجة من محصول الشعير في كل من مصر وتركيا وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ٠.٢٦٦ وحدة وفي الثانية ٠.٠٤٠ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تجد تفسيرها في ان خفض قيمة العملة للدولتين المشار اليهما آنفا يؤدي الى خفض اسعار محصول الشعير قياسا باسعار نفس المحصول في السوق العالمية وذلك جعله اكثر قابلية على المنافسة في الاسواق الداخلية والخارجية قاسم (١٩٨٩) وبذلك عد هذا المتغير احد العوامل التي تحفز الكميات المنتجة من المحصول قيد الدرس ، فيما اظهرت نتائج التحليل الكمي المعنوية غير الايجابية لمتغير سعر الصرف الاجنبي في كل من تونس والمغرب وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ١.٣٩٥ وحدة وفي الثانية ١.٠٤١ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور تجد تفسيرها في ان خفض سعر صرف العملة المحلية في كلا الدولتين ادى الى حدوث تشوهات في اسعار مدخلات ومخرجات محصول الشعير وذلك ادى الى تناقص الكميات المعروضة منه فضلا عن انخفاض اسعار محصول الشعير في الاسواق العالمية قياساً باسعاره المحلية في كلا الدولتين وذلك اسهم بتاثيرات غير ايجابية في الكميات المنتجة من المحصول المعني الجويجاتي (١٩٩٩) ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، واظهرت نتائج نفس الجدول معنوية متغير سياسة الدعم الحكومي X_5 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الشعير في كل من سوريا والباكستان والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج دراسة الاقتصادي بورلوغ (٢٠٠٥) التي اوضح فيها اثر سياسة الدعم الحكومي في اسعار

المبيدات وخدمات البحوث والارشاد والتدريب وفي ادارة التربة والمياه والتي تمثلت نتائجها في تحقيق زيادات كبيرة في الكميات المنتجة من عددٍ من المحاصيل الحقلية والنقدية

الجدول (٢) : نتائج التحليل الكمي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الشعير في دول عينة الدراسة

خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

الدول	Xi	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
تونس n=٢٨ dl=١.٠١ du=١.٨٥ d.f=٢٢ $\bar{R}^2$=٠.٤٣ F=٢.٦٨ DW.=١.٨٢٤	Bi	٠.٨٨٧	٠.٧٦٣-	٠.٣٧٥	٠.٥٦٠-	٠.١٦١-	٠.٠٢٦-	خطية
	t*	٢.٨٤	٠.٠٠-	٢.٤٠	٢.٠٠-	١.٨٢-	٠.٣١-	
المغرب $\bar{R}^2$=٠.٣٧ F=٣.٦٧ DW.=٢.١٣٧	Bi	٣.٤٤٤-	٠.١٠٨-	٠.٨٥٥-	٠.١١٥-	٠.١٧٢-	٠.٢٧٢-	شبه لوغارتمية
	t*	٤.٠٦-	٠.٨٨-	٢.٣٤-	٢.٠٤-	١.١٠-	١.٨٥-	
مصر $\bar{R}^2$=٠.٢٧ F=٢.٧١ DW.=١.٤٣٢	Bi	٠.٠٣٣	٠.١٤٩	٠.٠٣١	٠.٠١١	٠.٠٠٥	٠.٠٠١-	خطية
	t*	٠.٧٢	٢.٣٤	٢.٠٤	٣.١١	٠.٥٠	٠.١٢-	
سوريا $\bar{R}^2$=٠.٢٠ F=٢.١٩ DW.=١.٤٥	Bi	٠.٠٢٢-	٠.٠٤٢-	١.١١١	٠.٠٠٥-	٠.٨٢٩	٠.١٥١-	خطية
	t*	٠.٠٢-	٠.٤٧-	٢.٠٣	٠.٤٦-	٢.٥٥	٠.٤٥-	
تركيا $\bar{R}^2$=٠.٦٥ F=٩.٤٦ DW.=٢.٠٠٢	Bi	٢.٦٥١	٠.٠٠٣-	٠.٠٢٣-	٠.٧٣٢	١.٣١٢-	٠.٤٠٧-	خطية
	t*	٠.٧٦	١.٣٩-	٣.٠٦-	٢.٤٠	٣.٨٥-	١.٢١-	
باكستان $\bar{R}^2$=٠.٣٨ F=٣.٨٣ DW.=١.٨٩٨	Bi	١.٤٠٩-	٠.١٧٢	٠.٠١٦-	٠.٠٠٠١-	٠.١١٤	٠.٠١٤	شبه لوغارتمية
	t*	٢.٤٤-	٢.٠٣	١.٨٥-	٠.٠٦-	٢.٤١	٠.٣٩	

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الشعير في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

اذ قدر معدل الزيادة المشار اليه بنحو ٩٪ سنويا عام ٢٠٠٠ وهو الامر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير والكميات المنتجة من محصول الشعير في الدولتين المذكورتين، واظهرت نتائج التحليل الكمي المعنوية غير الايجابية لسياسة الدعم الحكومي في الكميات المنتجة من محصول الشعير في تونس وتركيا، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان سياسة الدعم المعتمدة من قبل كلا الدولتين قد أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ولاسيما أسعار المدخلات الأمر الذي أدى الى ارتفاع سعر المحصول مقارنة باسعاره في السوق العالمية فضلا عن عدم مقدرة نفس المحصول من المنافسة في الاسواق الخارجية

لاعتبارات الجودة والنوعية وبذلك ساهمت العوامل المذكورة انفا في التاثير غير الايجابي في الكميات المنتجة من المحصول المعني الجبوري (٢٠٠٩)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة. اذ قد يعود سبب ذلك في قلة مبالغ الدعم الممنوحة من قبل الدولة الى المستوى الذي جعل هذا المتغير لن يسهم بتاثيرات معنوية في الكميات المنتجة من المحصول المعني، وبينت نتائج الجدول (٢) المعنوية غير الايجابية لمتغير سياسة الاصلاح الاقتصادي X_6 في التاثير في الكميات المنتجة من الشعير في المغرب وذلك يجد تفسيره في ان سياسات الاصلاح الاقتصادي لن تؤدي الى ازالة التشوهات الحادة في قطاع انتاج المحاصيل النقدية ولن تتمكن من اعادة هيكلة هذا القطاع وتعزيز مقدرته في توليد الدخل وزيادة انتاجه وذلك يعني ان السياسات المذكورة عجزت عن رفع معدلات نمو انتاج محصول الشعير في الدولة المذكورة انفا لذا فإن سياسات الاصلاح عدت قيدا على انتاج المحصول المعني خلال مدة البحث، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة اذ قد يعود سبب ذلك في ان هذه البرامج والسياسات لم تكن ذوات تاثيرات فعالة في تحفيز الكميات المنتجة من محصول الشعير، ولم يدخل في هذا التحليل كل من اندونيسيا وتايلند لان كلا الدولتين لم تتمتعان بميزة نسبية في انتاج محصول الشعير خلال مدة البحث.

ثالثا : الرز : تشير نتائج الجدول (٣) الى معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X_1 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الرز في اندونيسيا وقد بلغت مرونته ٠.٠٠٣ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان الانكشاف على العالم الخارجي احد الوسائل اللازمة لتحقيق التوازن في النشاط الزراعي المنتج للمحاصيل النقدية من خلال دوره في استيراد السلع الراسمالية والوسيطة الضرورية واللازمة لادامة نشاط انتاج المحصول المعني فضلا عن دوره في توفير الاسواق الخارجية لتصريفه ولاسيما اسواق دول الجوار وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز الكميات المنتجة من الرز في اندونيسيا نايف (١٩٩٤)، فيما ظهرت المعنوية غير الايجابية لمتغير الانكشاف في كل من مصر وتايلند وقد بلغت مرونته في مصر ٠.٠٩٣ وحدة وفي تايلند ٠.٤٢٤ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ذات السبب المشار اليه في جدول (٢) عن دولتي المغرب وباكستان ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، كذلك بينت نتائج الجدول (٣) المعنوية الايجابية لمتغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_2 في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الرز في تايلند وقد بلغت مرونته ٠.٠٢٧ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان العجز في ميزانية تايلند يمول بالاصدار النقدي الجديد الذي يؤثر في الكميات المنتجة من محصول الرز في اتجاهين الاول المشتريات الحكومية أي المعدلات المتزايدة من مشتريات المحصول المعني والثاني رفع معدلات التضخم وذلك يعكس اثره في رفع اسعار المحصول المعني ومن ثم زيادة الكميات المنتجة منه وبذلك عد هذا المتغير على الرغم من مخالفته لتوقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية محفزاً للكميات المنتجة من الرز التايلندي. ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، وظهرت معنوية متغير القروض الخارجية X_3 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الرز في تركيا واندونيسيا وتايلند وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ٠.٠٤٣ وحدة وفي الثانية ٠.٥٧٣ وحدة وفي الثالثة ٠.٠٦ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع نتائج الدراسة التي اجراها Chenery و Adelmam (١٩٧١) عن مجموعة من البلدان النامية التي اوضحا فيها الاثر الايجابي والمعنوي لمتغير القروض الخارجية على اعتبار انها احد وسائل التاثير المزدوج في النمو الزراعي من خلال تكملتها للمدخرات المحلية من ناحية وتوفير السلع الراسمالية الضرورية اللازمة لعملية النمو الزراعي الذي لم يتمكن البلد المعني من توفيرها بالاعتماد على مصادره المالية المحلية وكما ورد ذلك في دراسة ولد خطري (١٩٩٦) لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز الكميات المنتجة من الرز في الدول المذكورة انفا، وبينت نتائج نفس

الجدول المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الرز في مصر وقد بلغت مرونته ٠.٠٤٤ وحدة الاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في عدم مقدرة القطاع الزراعي المصري من تحقيق الاستخدام الامثل للقروض الخارجية لعدم توفر الهياكل الارتكازية الضرورية اللازمة لعملية النمو الزراعي فيه فضلا عن ضعف جهازه الانتاجي وذلك يبرر العلاقة العكسية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد ولد خطري (١٩٩٦)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة، كذلك بينت نتائج الجدول (٣) معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_4 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من الرز في كل من مصر، تركيا، اندونيسيا، تايلند والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان رفع اسعار

الجدول (٣) : نتائج التحليل الكمي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الرز في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

الدول	Xi	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
المغرب n=٢٨ dl=١.٠١ du=١.٨٥ d.f=٢٢ $\bar{R}^2$=٠.٠٤ F=١.١٩ DW.=١.٧٣٣	Bi	١.١٨٧-	٠.١٥٩-	٠.٢١٨-	٠.٠٨٥-	٠.٤١٣	٠.٣٨٦-	شبه لوغارتمية
	t*	١.١١-	١.٠٢-	٠.٤٧-	١.١٩-	٢.٠٩	٢.٠٧-	
مصر $\bar{R}^2$=٠.٩٢ F=٥٩.٣٧ DW.=١.٩٩	Bi	٠.٣٨٤-	٠.٠٠٣-	٠.١٨٣-	٠.٠٨٥	٠.٠٢٨-	٠.٠٣٩	شبه لوغارتمية
	t*	٣.٤٩-	٠.٦٧-	٥.٠١-	٩.٦٦	١.١٧-	١.٩٨	
تركيا $\bar{R}^2$=٠.٧٢ F=١٢.٩٣ DW.=١.٣٦	Bi	٠.٥٧٤	٠.٠٤٦	٠.٠٠١	٠.٢١٥	٠.٠١٤-	٠.٠٣٧	خطية
	t*	١.٨٤-	٠.٢٢	١.٩٣	٧.٨٤	٠.٤٦-	١.٢٤	
اندونيسيا $\bar{R}^2$=٠.٨٣ F=٢٣.٩٣ DW.=٠.٩٥	Bi	٠.١٨٦	٠.٠١٠-	٠.٠٣٧	٠.٠٠٨	٠.٠٢٣-	٠.٠٢٣-	شبه لوغارتمية
	t*	٣.٧٦	١.٥١-	٢.٩٠	٣.٥٠	١.٧٨-	١.٨٢-	
تايلند $\bar{R}^2$=٠.٩٠ F=٤١.٧١ DW.=٢.١٩٥	Bi	١٧.٦١-	٠.٢٦٧	١.٥٥٠	٠.٢٥٧	٠.٣٠٧	٠.٥٨٣-	خطية
	t*	٥.٩٤-	٢.٦٠	٢.٥٩	٥.٢٢	٠.٥٠	١.٠٤-	

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الرز في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

صرف عملات الدول المذكورة انفا يؤدي الى خفض سعر محصول الرز في السوقين المحلية والعالمية وذلك يعكس اثره في تزايد الكميات المطلوبة من المحصول المعني والذي يشجع المزارعين على زيادة

الكميات المنتجة منه بهدف تلبية حاجات الطلب المتنامي المحلي والعالمي (الصادرات) الجويجاتي (١٩٩٩) وذلك يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج الرز في الدول المذكورة انفا ، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وظهرت المعنوية الايجابية لمتغير الدعم الحكومي X_5 في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الرز في المغرب والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني فاعلية سياسة الدعم الحكومي مع منتجي محصول الرز في المغرب على اعتبار ان هذه السياسة احدى وسائل توسيع نطاق الاستثمار الزراعي المنتج للمحصول المعني وذلك يعكس اثره في تزايد الكميات المنتجة من محصول الرز في الدولة المذكورة الشراع ومنشد (٢٠٠٦) لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز الكميات المنتجة من المحصول المعني، وبينت النتائج المقدرة المعنوية غير الايجابية لمتغير الدعم الحكومي في الكميات المنتجة من نفس المحصول في اندونيسيا والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الدعم الحكومي لمنتجي هذا المحصول في اندونيسيا لن يسهم بتاثيرات ايجابية في الكميات المنتجة منه لذا عد قيدا على انتاج محصول الرز في اندونيسيا، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، واوضحت نتائج الجدول (٣) معنوية متغير سياسة الاصلاح الاقتصادي X_6 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الرز في مصر وذلك يجد تفسيره في الدور الايجابي لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي طبقتها مصر والتي تمثلت في اعادة هيكلة برامج الاستثمار في القطاع الزراعي والتوجه نحو زيادة قيم الاستثمارات الزراعية فضلا عن ادخال تعديلات في نظام الحوافز الممنوحة لمنتجي هذا المحصول واعطاء دور اكبر لاليات السوق في تحديد اسعاره ونظام تسويقه سلطان (٢٠٠٧) وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز الكميات المنتجة من الرز في مصر، وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في انتاج محصول الرز في المغرب واندونيسيا وذلك يجد تفسيره في التاثير غير الايجابي لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي جاءت بها الحزمة المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين على اعتبار انها جاءت لتغيير البنية الزراعية لانتاج المحصول المعني في الدولتين المذكورتين انفا الا ان القطاع الزراعي وفي اغلب البلدان النامية يتسم بعدم مرونته وعدم مقدرته في التناسب مع السياسات التي ترسمها البلدان المتقدمة لواقع القطاع الزراعي النامي الامر الذي جعل هذا المتغير قيدا على انتاج الرز في كلا الدولتين، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧ ، ولم يدخل في هذا التحليل كل من تونس وسوريا وباكستان لان هذه الدول لم تتمتع بميزة نسبية في انتاج محصول الرز خلال مدة البحث.

رابعا : الذرة : تشير نتائج الجدول (٤) الى معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X_1 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الذرة في كل من تركيا واندونيسيا والباكستان وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ٠.٣٦٢ وحدة وفي الثانية ٠.٠٨٤ وحدة وفي الثالثة ٠.٦٦٩ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير وفي الدول المذكورة تعني ان الانكشاف الاقتصادي الزراعي هو احد وسائل تنمية الصادرات الزراعية اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب في انتاج محصول الذرة، فضلا عن ان الانكشاف احد الوسائل التي يتم من خلالها استيراد السلع الاستثمارية والمدخلات اللازمة لانتاج المحصول المعني اغا (٢٠٠٤) لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج محصول الذرة في الدول المذكورة انفا، وظهرت المعنوية غير الايجابية لمتغير الانكشاف في كل من المغرب ومصر وسوريا وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ١.٤٩٤ وحدة وفي الثانية ٠.١٧٢ وحدة وفي الثالثة ٠.٣٠٢ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير ثبطت الكميات المنتجة من محصول الذرة في الدول المذكورة انفا وذلك يجد تفسيره في ان الانكشاف الاقتصادي وفي كلا الدولتين ادى الى نقل الاثار الاقتصادية غير المرغوب بها (تضخم، كساد) من الاسواق العالمية الى القطاع الزراعي وفي كلا الدولتين وذلك يبرر العلاقة غير الايجابية لهذا المتغير مع الكميات المنتجة من محصول الذرة. وبينت نتائج الجدول المذكور المعنوية الايجابية لمتغير العجز في الموازنة العامة للدولة X_2 وفي كل من سوريا وتايلند وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في سوريا ٠.٠٠٩ وحدة وفي تايلند ٠.٢٠٩ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسيرها يكمن في ان العجز في الموازنة العامة لكلا الدولتين قد عولج بواسطة الاصدار النقدي الجديد الذي استخدم في زيادة قيم الدعم والحوافز الممنوحة لمنتجي محصول الذرة في الدولتين المذكورتين وذلك عكس اثره في زيادة الكميات المنتجة منها، وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في التاثير في الكميات المنتجة من نفس المحصول في كل من المغرب واندونيسيا وقد بلغت مرونته في المغرب ٠.٦٨٣ وحدة وفي اندونيسيا ٠.٠٠٤ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والتي تجد تفسيرها في ان الانخفاض الحاصل في العجز في الموازنة العامة لكلا

الجدول (٤) : نتائج التحليل الكمي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الذرة في دول عينة الدراسة خلال
المدة ١٩٨٠-٢٠٠٧

الدول	Xi	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	نوع الدالة
المغرب n=٢٨ $\bar{R}^2$ =٠.٢٠ dl=١.٠١ F=٢.١٩ du=١.٨٥ DW.=١.٨١٩ d f=٢٢	Bi	١.١٥١-	٠.١٦٠-	٠.١٠٣-	٠.١١١-	٠.٠٤٥	٠.٠٠٤-	شبه لوغارتمية
	t*	٢.٠٩-	١.٩٩-	٠.٤٣-	٣.٠٣-	٠.٤٤	٠.٠٥-	
مصر $\bar{R}^2$ =٠.٩٠ F=٣٣.٨٩ DW.=١.٨٥٩	Bi	٢.٠٦٨-	٠.٤٧٧	٠.٦٣٧-	٠.٤٥٩	٠.٥٤٦-	٠.٢١٥-	خطية
	t*	٢.١٠-	١.١١-	٢.٠٦-	٥.٨٢	٢.٤٧-	١.٢٠-	
سوريا $\bar{R}^2$ =٠.٨٢ F=٢١.٧٥ DW.=٢.٠٥٠	Bi	٠.١٣٢-	٠.٠٠٦	٠.٠٩٩	٠.٠٠٣	٠.٠٣٦	٠.٠٠٥-	خطية
	t*	٢.٢٦-	١.٧٩	٤.٣٢	٦.١١	٢.٦٩	٠.٣٧-	
تركيا $\bar{R}^2$ =٠.٥٨ F=٧.١٤ DW.=١.٤٢٨	Bi	٠.٨٦٣	٠.٢٣٩	٠.٢٨٦-	٠.١٢٦	٠.٠٦٤-	٠.٠٣٢	شبه لوغارتمية
	t*	٢.٣٢	٠.٩٢	٠.٣٤-	٣.٨٧	١.٧٥-	٠.٨٩	
باكستان $\bar{R}^2$ =٠.٩٣ F=٦٩.٣٦ DW.= ١.٢٨٨	Bi	١.١٢٥	٠.٠٢٥-	٠.٠١٩	٠.٠٠٦	٠.٠٦٤-	٠.٠٣٠	شبه لوغارتمية
	t*	٢.٨١	٠.٤٤-	٣.١٧	٥.٠٤	١.٩٦-	١.٢١	
اندونيسيا $\bar{R}^2$ =٠.٨١ F=٢١.٠٦ DW.=١.٣٥	Bi	٠.٦٦٩	٠.٠٣٦-	٠.٠٧٢	٠.١٦٣	٠.٠٠٥-	٠.٨٣٣-	شبه لوغارتمية
	t*	٤.٦٢	١.٧٧-	١.٩١	٢.٢١	٠.١٤-	٠.٠٠-	
تايلند $\bar{R}^2$ =٠.٤٩١ F=٣.٣٨ DW.=٢.١٢٤	Bi	٠.٤٠٥	٠.٠٧٢	٠.٤١٢	٠.٠٠٥-	٠.٥٨٥-	٠.١٣٩	خطية
	t*	٠.٣٦	١.٨٦	١.٨٣	٠.٣١-	٢.٥٢-	٠.٦٦	

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي لاثر الحوافز والقيود في انتاج محصول الذرة في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧

الدولتين قد اسهم في زيادة قيم الدعم الممنوح لمنتجي هذا المحصول وذلك عكس اثره في زيادة الكميات المنتجة منه لذا عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز منتجي محصول الذرة في زيادة الكميات المنتجة منها، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من مصر، وتركيا، والباكستان، وظهرت المعنوية الايجابية لمتغير

القروض الخارجية X_3 في التاثير في الكميات المنتجة من المحصول المذكور في كل من سوريا ، والباكستان، واندونيسيا، وتايلند وقد بلغت مرونته في الدولة الاولى ٠.٣٨٦ وفي الثانية ٠.٠١١ وفي الثالثة ٠.٠٠٩ وفي الرابعة ٠.٠٩ وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الدول المذكورة انفا استخدمت القروض الخارجية في زيادة قيم الاستثمار في قطاعها الزراعي من خلال استيراد السلع الانتاجية والمدخلات عالية الغلة التي من شانها تزيد الكميات المنتجة من المحصول المعني وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج الذرة في الدول المذكورة انفاً الجومرد و ال علي (١٩٩٢)، وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في مصر وقد بلغت مرونته ٠.١٣٣ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان القروض قد عملت على خفض

كفاءة اداء القطاع الزراعي في مصر لانها كانت بشكل منتجات غذائية او سلع زراعية مما ترتب على ذلك تراخي صناع السياسة الزراعية في مصر عن تقديم حوافز الانتاج الزراعي لمنتجي المحصول المعني الى الحد الذي ادى الى انخفاض الكميات المعروضة منه وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تثبيط انتاج محصول الذرة في الدولة المذكورة ، ولم تظهر معنويته في كل من المغرب وتركيا، واوضحت نتائج الجدول المذكور معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_4 في التاثير الايجابي في الكميات المنتجة من محصول الذرة في كل من مصر وسوريا وتركيا والباكستان واندونيسيا وقد بلغت مرونته ٠.٢٣٩ و ٠.٥٥٩ و ٠.٠٥٢ و ٠.٠٢٠ و ٠.٦١٢ وحدة على التوالي والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان اليات رفع سعر الصرف الاجنبي لعملات الدول المذكورة حفزت الكميات المنتجة من محصول الذرة فيها، وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في التاثير في الكميات المنتجة من

المحصول في المغرب وقد بلغت مرونته ٠.٤٧٤ وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان خفض سعر الصرف الاجنبي لعملة المغرب اسهم بتاثيرات غير ايجابية في الكميات المنتجة من المحصول المعني الى الحد الذي عد فيه هذا المتغير قيدا على انتاج محصول الذرة فيها ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في تايلند، كما اظهرت نتائج الجدول المذكور المعنوية الايجابية لمتغير الدعم الحكومي X_5 في سوريا والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع نتائج دراسة الواسطي (٢٠٠٣) التي اوضحت فيها اثر الدعم الحكومي الممنوح لمنتجي المحاصيل الستراتيجية في البلدان النامية على انه احد الوسائل التي تؤثر في هيكل الاسعار والتكاليف والضرائب والاعانات وفي ترشيد استخدام الموارد المتاحة في زراعة المحصول المعني وبذلك عد هذا المتغير احد وسائل تحفيز انتاج الذرة في سوريا الى الحد الذي اصبحت فيه دولة مصدرة له بحلول عام ٢٠٠٠ ، وظهرت المعنوية غير الايجابية لنفس المتغير في كل من مصر وتركيا والباكستان وتايلند والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت ادبيات النظرية الاقتصادية على اعتبار ان الدعم الحكومي احد وسائل تشويه نظام الاسعار فيها لذا عد قيدا على انتاج محصول الذرة في الدول المذكورة انفا ولم تظهر معنويته في كل من المغرب واندونيسيا، واظهرت نتائج الجدول (٤) عدم معنوية متغير سياسة الاصلاح الاقتصادية X_6 في التاثير في الكميات المنتجة من محصول الذرة في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٠- ٢٠٠٧، ولم يدخل في هذا التحليل دولة تونس لكونها لم تتمتع بميزة نسبية في انتاج محصول الذرة خلال مدة البحث.

مما سبق يمكن استنتاج مايأتي :

١- تعد سياسات الحوافز الممنوحة لمنتجي المحاصيل النقدية واشكاليات القيود المفروضة على انتاج نفس المحاصيل احدى اهم السياسات التي تسهم بتاثيرات متباينة في انتاجها فضلا عن دورها في تحقيق حالة التناسب في التركيب المحصولي الزراعي في دول عينة الدراسة

٢- تزايد حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل النقدية على الرغم من كون دول عينة الدراسة تتمتع بميزة نسبية في انتاجها اذ قد يعود سبب ذلك لعدم تجانس واتساق نمط توزيع الموارد وخضوعها لظروف المخاطرة واللايقين وبنسبة كبيرة.

وعليه نوصي :

١- اعتماد سياسة رفع سعر صرف العملة المحلية كاحدى الوسائل التي تسهم في زيادة انتاج وصادرات البلدان النامية من المحاصيل النقدية، فضلا عن كونها افضل وسيلة في منافسة المحاصيل المناظرة في الاسواق العالمية.

٢- دعم اسعار المحاصيل النقدية وجعلها مقاربة لاسعار نظيرتها في الاسواق العالمية او دول الجوار فضلا عن جعلها مجزية ومشجعة للمنتجين الزراعيين بهدف تكثيف انتاجهم منها.

٣- تطبيق سياسات واجراءات الحماية الكمركية على المحاصيل النقدية في البلدان النامية بهدف حمايتها من منافسة نظيرتها الاجنبية وتقليل الاستيرادات منها لانها تزيد من معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي على الخارج.

THE REALITY OF PRODUCING CASH GRAINS CROPS IN SOME OF DEVELOPING COUNTRIES (AN ANALYTICAL STUDY IN INCENTIVES AND RESTRICTIONS)

Kays Nadhim Ghazal Muna Abdul Kadir Ahmed
Agricultural Economy Dept., College of Agric.and Forestry,
Mosul Univ. Iraq

ABSTRACT

Cash crops play a great role in economics of developing countries for it shares in external trade of these countries and in most of its local agricultural industries as well as its nutritional importance and the basic role in social and economic development. Although, producing cash crops had been paid a great attention in developing countries, but it still being one of the most sectors in backwardness because the real tendency to develop it were not based on right and scientific bases because of the multivariate restrictions facing the producers of these crops; in addition, to the lack incentives in both quality and quantity given to them. This study depends on a hypothesis which says that the producing cash crops in developing countries submit to so many restrictions and incentives which contribute in variant effects in producing the mentioned crops.

In order to prove this hypothesis, a sample has been taken from some of developing countries such as Tunisia, Morocco, Egypt, Syria, Turkey, Pakistan, Indonesia and Thailand depending on four types of cash crops: wheat, barley, rice and corn relying upon data of time series in estimating this phenomena for each country.

المصادر

ال علي، رضا صاحب أبو حمد (١٩٩١). اثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للبلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٣٩.

أغا، عقبة محمد نوري (٢٠٠٤). أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٧ -١٨.

بورلوغ، نورمان (٢٠٠٥)، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة، مجلة التمويل والتنمية، ٢٥ (٢) : ١-٣.

الجبوري، غسان ابراهيم احمد (٢٠٠٩). اثر الإصلاح الاقتصادي في إنتاج وانتاجية محصول القمح في بلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٢٢.

الجومرد، اثيل عبد الجبار ورضا صاحب أبو حمد ال علي (١٩٩٢). اثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٦٩- ١٩٨٨) مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (٤٠) : ٢٦٧.

الجويجاتي، اوس فخر الدين ايوب (١٩٩٩). اثر السياسات الاقتصادية في نمو الزراعة العربية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٩٧.

سلطان، داود سليمان (٢٠٠٧). اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠٧.

الشراع، عباس جبار وحلمي ابراهيم منشد (٢٠٠٦). العجز المالي والاستثمار الخارجي في مصر وتونس والمغرب للمدة (١٩٧٦- ٢٠٠٠) مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٥ (١٧) : ٦٦.

علي، احمد عمر وآخرون (٢٠٠٨). تاثير الاجهاد المائي في بعض صفات القمح، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، ٢٤ (١) : ٢١٩-٢٣٦.

علي، محمد مبارك وجمال احمد عباس (٢٠٠٨). تاثير فترات الري والتسميد البوتاسي على النمو والحاصل ومكوناته لمحصول زهرة الشمس ***Helianthus annunsl***، المجلة الاردنية في العلوم الزراعية، ٤(٢): ٢٠٧-٢٠٨.

غزال، قيس ناظم (٢٠٠٣). اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٥٨.

الفارس، عبد الرزاق (١٩٩٧) . الحكومة والفقر والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت : ١٢٠.

فرحان، حماد نواف واخرون (٢٠٠٨). استجابة اربعة اصناف من القمح لمعاملة التوصية السمادية في اربعة من مواقع الصحراء الغربية تحت انظمة الري بالرش المحوري، المجلة العراقية لدراسات الصحراء، بغداد، ١ (١) : ١١.

قاسم، حسين محرم (١٩٨٩). تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة للفترة ١٩٦٥- ١٩٨٥، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٣١.

نايف، فواز جار الله (١٩٩٤). النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات دراسة في أساليب التصحيح او التكييف في أقطار نامية مختارة للفترة (١٩٧٠- ١٩٩٠) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٢٤.

النجفي، سالم توفيق (١٩٩٧). اتفاقية (اورغواي) والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية : التغيرات المحتملة، مجلة المستقبل العربي، ٢١٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : ٧٣- ٨١.

النجفي، سالم توفيق (٢٠٠٢). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة الدكتور حميد الجميلي، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد : ٩- ٢٨.

النجفي، سالم توفيق (٢٠٠٨). سياسات الإصلاح الاقتصادي والأمن الغذائي العربي الآثار الراهنة والمتضمنات المحتملة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٣٠ (٩٢) : ٣٢٢.

النعمة، علاء وجيه مهدي (٢٠٠٩). تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية في القيمة المضافة الزراعية دراسة لعينة من الدول العربية للمدة ١٩٨٠- ٢٠٠٢ في مصر سوريا الجزائر، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ٣١ (٩٦) : ٢١٥.

النعيمي، سالم يونس وقيس ناظم غزال (٢٠٠٧). اوضاع المحاصيل النقدية وافاق تطورها في العراق نقطة التعادل اسلوبا محصول القطن انموذجا، مجلة زراعة الرافدين، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، ٣٥ (١) : ١٩.

الواسطي، رجاء طعمة (٢٠٠٣). تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠، اطروحة دكتوراه كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١.

ولد خطري ، محمد ألامين (١٩٩٦). اثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي في موريتانيا لفترة (١٩٧١- ١٩٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٠.

Colman, D & Nixson, F (1986). Economics of change in less developed countries, Second edition, Philip Allan publishers. Ltd, London : 186.

Kamla, R.(2009). Free trade policy and the market prices of the Nigerian cash crops, Journal of Agricultural Economic, 44(4) : 10-12.

Kaur, Rajbans (1975). Agricultural price policy in economic development, Kalgani publisher, Delhi, India : 1..

Kreinin, M (1971). International Economic- A policy approach, second edition, Harcourt Brace Jovanvich, USA : 98- 99.